



Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>



Charity work and community reform (Analytical study in the Public International Law)

Dr. Adnan Abdulla Rasheed

College of Law, Tishk International University, Erbil, Iraq

adnan.abdullah@ishik.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 10 Feb 2019
- Accepted 3 Mar 2019
- Available online 1 June 2019

Keywords:

- charity work,
- community reform,
- public international law

Abstract: Charity work is voluntary assistance from individuals and institutions to other individuals who need them.

Charitable work is a measure of the development of societies that adopt them and the standard of their development.

There is a close connection between the concept of philanthropy and the concept of community reform through the benefactor, as well as through the recipient, and of course both are human beings. Human is the building block of the basic society, and the welfare of society as a whole, comes from the good of man individually.

Therefore, philanthropy is an important factor in social stability by meeting the needs of the poor and preventing them from resorting to illegal methods to meet the basic needs of their daily lives.

In addition, philanthropy plays an important role in contributing to the elimination of social problems, by providing an appropriate basis for reform among adversaries, whether members of one family, etc.

Since the goal of the law in general is to organize the community, and because this is also a charity work, it is clear how important this research in studying the international legal dimensions of charitable projects aimed at reforming society.

العَمَلُ الخَيْرِي والإصلاح المجتمعي

(دراسة تحليلية في ضوء القانون الدولي العام)

د. عدنان عبدالله رشيد

كلية القانون، جامعة تيشك الدولية، اربيل، العراق

adnan.abdullah@ishik.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١٠/شباط/٢٠١٩

- القبول : ٣/آذار/٢٠١٩

- النشر المباشر : ١/حزيران/٢٠١٩

الكلمات المفتاحية :

- العَمَلُ الخَيْرِي،

- الإصلاح المجتمعي،

- القانون الدولي العام.

الخلاصة : العَمَلُ الخَيْرِي هو القيام تطوعاً بتقديم يد المساعدة والعون من قِبَل أفراد ومؤسسات إلى أفراد آخرين يحتاجونها بدون إنتظار مردودٍ دنيوي. والعَمَلُ الخَيْرِي مقياس لرقى المجتمعات التي تتبناه ومعيارٌ تمدنيها. وهناك صلة وثيقة بين مفهوم العَمَلُ الخَيْرِي ومفهوم الإصلاح المجتمعي من خلال القائم بالعَمَلُ الخَيْرِي (المانح)، وكذلك من خلال الذي يتم العَمَلُ الخَيْرِي من أجله (المُتلَق)، وطبعاً كلاهما إنسان. والإنسان هو اللبنة الأساسية المكونة للمجتمع، وصلاح المجتمع ككل، يتأتى من صلاح الإنسان فرداً فرداً. فأذن، يُعتبر العَمَلُ الخَيْرِي عاملاً مهماً في الإستقرار الإجتماعي من خلال رفع العوز عن المحتاجين ووقايتهم من الإلتجاء إلى طرق غير مشروعة لسد الحاجات الضرورية في ممارسة حياتهم اليومية. كما إن العَمَلُ الخَيْرِي له دور مهم من حيث المساهمة في القضاء على المشاكل الإجتماعية، من خلال توفير الأرضية المناسبة للإصلاح بين المتخاصمين سواء أكانوا من أفراد أسرة واحدة او من الأغيار.. الخ. وبما إن هدف القانون بشكل عام هو تنظيم المجتمع وإصلاحه وتقويمه، وبما إن هذا هو أحد مهام العَمَلُ الخَيْرِي أيضاً، لذلك يظهر واضحاً مدى أهمية هذا البحث في دراسة الأبعاد القانونية الدولية لمشاريع العَمَلُ الخَيْرِي الهادفة إلى الإصلاح المجتمعي.

© ٢٠١٩، كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

حسب وجهة نظر عددٍ من الفلاسفة والباحثين، إن من أحد صفات الإنسان الأساسية إنه إجتماعي بطبعه، وهذا معناه إنه يعيش مع بني جنسه الآخرين في تجمعات قل عددها أو كثر. ومن الطبيعي أن تنشأ له معهم علاقات متبادلة في جانبيها المتوازيين: الحق والواجب. والبشر متفاوتون في القوة الجسمانية ودرجة الذكاء والفرص المتاحة ومدى وعيهم وثقافتهم بأختلاف المنظومات الدينية - الأخلاقية والإجتماعية - الأيدلوجية والإقتصادية - القانونية - السياسية التي يعيشون ضمنها وتؤثر سلباً وإيجاباً على التوزيع العادل بين المُمكن والمُتاح، بسبب الإرث أو الإكتساب، أو الإثنتين معاً، وهذا يؤدي إلى تفاوتهم في قدرتهم على إشباع حاجاتهم الضرورية والكمالية، التي ستؤدي حتماً أن يكون هنالك أناس لا يستطيعون ان يواكبوا الآخرين عيشهم في الدرجة والنوع، وهؤلاء يُطلق عليهم الفقراء والمحتاجين والمعوزين، وهم

موجودون في كل المجتمعات، شرقاً وغرباً، قديماً وحاضراً، ولكن بنسب متفاوتة من هنا إلى هناك بحسب توافر درجة العدالة الإجتماعية في هذا المجتمع أو ذلك.

ومن أجل مساعدة هؤلاء الأخيرين المحتاجين، من قبل الآخرين المتمكنين الذين لديهم الرغبة والقدرة، تكونت في المجتمعات جماعات وفرادى مؤسسات للعمل الخيري لمد يد العون وتخفيف آلامهم وإعادة الثقة اليهم في أنهم لن يُتركوا لوحدهم لمواجهة صعاب الحياة ومشاقها، بل إن هنالك من سيكون حاضراً لمشاركتهم. وهذا سيكون له فائدة نفسية عظيمة تبعد البائس اليأس عن ارتكاب المخالفات والمخاطرات، وسيكون له مردوداً إجتماعياً في الإصلاح وحماية المجتمع الذي يعيش فيه (المانح) هو وأسرته من السلوكيات المنحرفة بسبب الحرمان.

فأذن، وبشكل مباشر أو غير مباشر، فإن المانح سيكون المُستفيد، لأن العمل الخيري فيه سعادة كبيرة للإنسان المُمارس، حيث إنه يكون قد ساهم (ولو كانت يسيرة) في أن يكون فرداً مفيداً، وأن يجعل المجتمع مكاناً أفضل له وللاخرين، مع إيمانه بأنه بعمله هذا يُرضي ربه وسيجزيه سبحانه في الحياة الآخرة بالثواب الحسن.

وقد نظم الإسلام التكافل الإجتماعي وحث عليه، حيث يقول الله تعالى في قرآنه الكريم: "وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ"^(١). وكذلك قوله سبحانه وتعالى: "يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ"^(٢).

وقوله (صلى الله عليه وسلم): "أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا"، وَقَالَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى"^(٣).

والإنسان الذي هو نواة المجتمعات، بتجمعه مع أشباهه كَوْن المجتمعات المحلية، ثم توسعت تلك المجتمعات لتتكون منها الدول وازدياد عدد الدول تكون المجتمع الدولي والذي يعتبر القانون الدولي العام الناظم لهذا المجتمع، فهذا الإنسان هو محور القانون، لأن القانون في أبسط تعريف له هو إنه مجموعة القواعد المنظمة لعلاقات الإنسان مع إنسان آخر.

والإنسان كذلك هو المانح والمتلقي في العمل الخيري. فأذن يلتقي العمل الخيري والقانون الدولي العام في نقطة واحدة هي الإنسان. والغاية الدنيوية للعمل الخيري والقانون كذلك هو الإصلاح المجتمعي، وهذا ماسيحاوول هذا البحث دراسته بالتفصيل.

(١) القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٢) القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية ٢١٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب فضل من يعول يتيماً، برقم (٦٠٠٥).

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من الموضوع الذي يعالجه، ألا وهو الرِبط بين العمل الخيري والإصلاح المجتمعي، مع دراسته تحليلياً من خلال القانون الدولي العام. وأهميته الواضحة تبرز من خلال إتخاذه الإنسان محوراً أساسياً لتجميع تلك المصطلحات في موضوع يُركّز على الإنسان تحت عنوان العمل الخيري والإصلاح المجتمعي والقانون الدولي العام.

هدف البحث:

يهدف بحثنا إلى دراسة مدى نجاح العمل الخيري في تحقيق الإصلاح المجتمعي، ليس على مستوى المجتمعات المحلية فقط، وإنما على مستوى المجتمع الدولي ككل من خلال متابعة هذا النجاح في كيفية معالجة القانون الدولي العام (الناظم للمجتمع الدولي) للعمل الخيري ومدى إهتمامه كذلك بالإصلاح المجتمعي، من خلال سلوك طريق العمل الخيري وتنظيمه له في مصادره المختلفة.

منهج البحث:

إن موضوع البحث والذي يعتبر مُستحدثاً ومُستجداً في هذا المجال: مجال دراسة دور العمل الخيري في الإصلاح المجتمعي على ضوء القانون الدولي العام، يتطلب منا بُغية دراسته أكاديمياً، أن نعتد على منهج العرض بدايةً، وعلى منهج التحليل للوصول إلى الإستنتاجات الصحيحة في النهاية.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا خلال إعداد هذا البحث، جملة من الصعوبات، تمثلت في ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع العمل الخيري في القانون الدولي العام، وكذلك قلة المصادر الرصينة التي بحثت في دور العمل الخيري كوسيلة من وسائل تحقيق الإصلاح المجتمعي، لأنها كانت أقرب إلى الكتابات الصحفية منها إلى الدراسات العلمية، ولكن رغم ذلك إجتهدنا في إستخراج هذا القليل وأسترشدنا به لبناء هذا البحث عليه، فأنا كُنّا مُصيبين فلنا الأجرين وإن كنا مُخطئين فنوابنا إننا حاولنا، وما التوفيق إلا من عند الله.

خطة البحث:

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من بحثنا هذا، فأنا سنتناوله وفق الخطة العلمية التالية:
في المبحث الأول سندرس العمل الخيري والإصلاح المجتمعي - تأصيل نظري، وسنخصص المبحث الثاني منه للوقوف على الإطار القانوني الدولي لدور لعمل الخيري في الإصلاح المجتمعي. وسنختتم البحث بأهم الإستنتاجات التي نكون قد توصلنا إليها من خلال الدراسة التحليلية لمضمونه، مع إيراد للمصادر التي إستفدنا منها لكتابته.

المبحث الأول

العمل الخيري والإصلاح المجتمعي - تأصيل نظري

إن الحديث عن موضوع العمل الخيري ذو شجون وخاصة عندما نروم ربطه بالإصلاح المجتمعي، وذلك لأنه مُرتبط بالإنسان وبالحيوة الإجتماعية بكل تنوعاتها وتشعباتها.

عليه، وتحقيقاً للفائدة الأكاديمية، سنحاول أن نتناول هذا المبحث وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول

العمل الخيري: تأصيل نظري

العمل هو المهنة والفعل، مَنْ عَمِلْ يَعْمَلْ عَمَلًا، والجمعُ أعمال، والعاملُ هو مَنْ يَعْمَلُ فِي مِهْنَةٍ أَوْ صِنْعَةٍ أَوْ خِدْمَةٍ مَا^(١).

وإن لمصطلح (الخير) في اللغة العربية (لغة القرآن الكريم)، دلالات تشير كلها إلى الصفات والأخلاق الحميدة. ويمكن تعريف الخير بأنه "كل ما كان مرغوباً فيه ومنتفعاً به"^(٢).

وتظهر العلاقة بين لفظتي الخير والتطوع في إنه "لا إكراه على فعل الخير في شريعة الإسلام، وإنما حث عليه وإستحسان له ووعد إلهي بالمغفرة والثواب مكافأة لفاعله"^(٣).

إن، فإن مُصطلح العمل الخيري يرادف مصطلح العمل الطوعي أو التطوعي أو ما يُطلق عليه حيناً بـ (رأس المال الإجتماعي) أيضاً، وكلها تسميات متعددة لمسمى واحد. ولذلك سنستخدم في بحثنا هذا العمل الخيري والعمل التطوعي كمُرادفين لبعضهما البعض.

توجد لدى معظم اللغات مصطلحات لوصف العمل التطوعي (الخيري). فمن (شرامادانا)^(٤) في جنوب آسيا، و (هارامبي)^(٥) في شرق أفريقيا، إلى (مينغو)^(٦) في أمريكا اللاتينية^(٧). لأن كل الحضارات البشرية عرفت العمل

(١) محمد إبراهيم أبو عليان، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي - دراسة حالة: قطاع غزة، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٤، ص ٥٠.

(٢) حنين دية، دور المؤسسات الخيرية في التنمية الإجتماعية - مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية والإنسانية نموذجاً، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، ٢٠١٥، ص ١١.

(٣) ينظر: د. عامر الزمالي، العمل الخيري في الإسلام، مجلة الإنسانية، العدد السادس والثلاثون، صيف ٢٠٠٦، ص ٢٥.

(4) Shramadana

(5) Harambee

(6) Mingu

(٤) تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة المقدم إلى الدورة السادسة والخمسون، تحت عنوان (دعم العمل التطوعي)، في ١٤/٨/٢٠٠١، ص ٣.

التطوعي (الخيري)، ومارسته بالفعل. لذلك لا يُعتبر العمل التطوعي (الخيري) ظاهرة جديدة، فقد كان، دائماً، جزءاً من السلوك المثخّر والمتمدين. ولقد تعددت تعريفات العمل الخيري أو التطوعي، بحسب وجهة نظر الباحثين ولكن يمكن تحديد بعض صفاته في أنه: عمل غير ربحي، يقوم بواسطته شخص ما بتقديم خدمة ضرورية ومشروعة للمحتاج إلى تلك الخدمة والذي لا يستطيع هو بنفسه ولوحده من الحصول على تلك الخدمة. وإجمالاً، يمكن تعريف العمل التطوعي (الخيري) بأنه نشاط "يُضطلع بتنظيمه ممثلو الجمعيات الوطنية، ويهدف إلى تعزيز خدماتها وأنشطتها، وذلك وفقاً للأهداف الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويقوم بهذا العمل أشخاص متحمسون بمحض إختيارهم وليس برغبة في تحقيق كسب مادي أو مالي أو تحت ضغط خارجي إجتماعي أو إقتصادي أو سياسي"^(١).

وهناك ثلاثة معايير رئيسية لتمييز العمل التطوعي (الخيري) عن غيره من أنواع النشاط الإنساني^(٢):

١- لا يتم القيام به أساساً من أجل المكسب المالي.

٢- إنه يتم الإضطلاع به بالإرادة الحرة للشخص المتطوع.

٣- يفيد الطرف الثالث أو المجتمع ككل.

وللعمل الخيري في الإسلام خصائص تميزه، وهي: الشمول والتنوع والإستمرارية والخلوص للخير والرقي في الأداء والتنفيذ^(٣).

والعمل التطوعي (الخيري)، يُصنف إلى نوعين رئيسيين، هما: (أ) العمل التطوعي (الخيري) الفردي، و(ب) العمل التطوعي (الخيري) الجماعي^(٤).

(٥) الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تقرير تعزيز الدور المساعد، شراكة من أجل جمعيات وطنية أقوى ومن أجل تنمية التطوع، قُدم إلى المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ٢٨/١١-١٢/١٢/٢٠١١، ص ٦.

(٦) ينظر: تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة، المصدر السابق، ص ٦.

(٧) محمد إبراهيم أبو عليان، المصدر السابق، ص ٥٦-٥٧.

(١) تشير البيانات المتاحة إلى المساهمة الإقتصادية الكبيرة للعمل التطوعي (الخيري). ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تشير الدراسات الإقتصادية إلى أن العمل التطوعي يُعادل ٩ ملايين وظيفة تتطلب تفرغاً بقيمة ٢٢٥ بليون دولار سنوياً، وفي كندا تبلغ الأرقام ١١،١ بليون ساعة سنوياً أو ٥٧٨٠٠٠ وظيفة تتطلب تفرغاً بقيمة ١١ بليون دولار، وفي هولندا تُقضى ٨٠٢ مليون ساعة سنوياً من العمل التطوعي (الخيري) أو ٤٥٥٠٠٠ وظيفة تتطلب تفرغاً تعادل ٦٥،١٣ بليون دولار، وفي بريطانيا تقدر قيمة العمل التطوعي (الخيري) بما يعادل ٥٧ بليون دولار سنوياً، وفي كوريا الجنوبية تطوع ٣٨٩٨٥٦٤ شخص بأكثر من ٤٥١ مليون ساعة في سنة ١٩٩٩ بقيمة تتجاوز بليون دولار. ينظر: تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة، المصدر السابق، ص ٤. لكن مما يؤسف له، وكما يذكر التقرير، فإنه لم يتم إيلاء الإهتمام الكافي بالقيمة النقدية للعمل التطوعي في البلدان النامية.

وينطلق العمل الخيري، سواءً الفردي أو المؤسسي المنتظم في الجمعيات غير الحكومية في عصرنا الحالي من فرضية مفادها إن السلطة السياسية في أي دولة كانت عاجزة عن تلبية كل الإحتياجات لمواطنيها بسبب التطور الكبير في جميع نواحي الحياة وزيادة المتطلبات والحاجات المعيشية والتي كانت في الماضي تعتبر من الكماليات أصبحت اليوم من الضروريات، وهنا يظهر دور منظمات المجتمع المدني في إشباع تلك الحاجات وجسراً لإيصال أصوات الفئات المعوزة إلى الحكومة للعمل معاً من أجل سد النقص وتأمين العيش الكريم لتلك الفئات. وتظهر أهمية العمل الخيري في رفع شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعاتهم من خلال معرفتهم بأن هنالك مَنْ سيساعده ويعاونه على تحمل أعباء الحياة، كما يؤدي إلى التقليل من الأخطار الإجتماعية الناجمة عن العوز والفاقة ويشيع روح الخير والتطوع في نفوس الآخرين فيقتدون بالممارسين لهذا العمل، كما إنه يعزز قدرة المجتمع على مواجهة الصعوبات التي تواجهه بنفسه.

وهناك من يحدد مجموعة من التحديات التي تواجه العمل الخيري (التطوعي)، والتي تتمثل في^(١):

- تراجع ثقافة التطوع، وخاصة بين الشباب.
- الظروف الإقتصادية السائدة.
- إنتشار بعض المفاهيم المغلوطة عن العمل الخيري (التطوعي) مثل: إن هذا العمل يقوم به الاغنياء فقط، أو التصور بأن مفهوم العمل الخيري (التطوعي) مرتبط بأعمال البر والاحسان فقط.
- ضعف الوعي بأهمية وفوائد المشاركة في العمل الخيري (التطوعي).

المطلب الثاني

الإصلاح المجتمعي وعلاقته بالعمل الخيري

بادئ ذي بدء، علينا أن نقف على تحديد المفاهيم التالية: الإصلاح، المجتمع، الإصلاح المجتمعي، قبل الخوض في علاقة كل منه ببعضه الآخر.

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من (١٨٠) موضعاً^(٢). والإصلاح في اللغة: "الصّلاح" ضد الفساد^(٣).

وهناك من يعرف الإصلاح بأنه "تغيير الأحوال من السيئ إلى الحسن"^(١).

(٢) التطوع، مُتاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.educationaltoolsportal.eu> آخر زيارة ٢٤/٧/٢٠١٨.
 (٣) صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية - دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية (دراسة تحليلية-سياسية)، إطروحة دكتورا مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٩، ص٣٤.
 (٤) د. حسن علي الشايقي، الإصلاح الإجتماعي في الإسلام - دراسة مقارنة بين مفهوم الإمام ابي حامد الغزالي وغبن عاشور، مجلة (دراسات إسلامية)، العدد الخامس، ٢٠١٣، ص٢١٩.

والمجتمع هو البيئة التي يعيش فيها الإنسان.^(٢)

أو إن المجتمع هو مجموعة من الأفراد والأسر (الناس) يعيشون في مكان واحد، فنقول المجتمع المكي ويُقصد به سكان مكة المكرمة، والمجتمع المدني ويُقصد به سكان المدينة المنورة^(٣).

أما الإصلاح الاجتماعي، فيمكن تعريفه بأنه ذلك الذي يقوم على إصلاح شؤون الحياة للأفراد والمجتمعات، بما يحقق لهم خير الدنيا والآخرة^(٤).

وترجع بدايات نشأة مفهوم الإصلاح المجتمعي إلى الباحث تشارلز بوث، عندما كان يجري دراساته عن مشكلة الفقر، وتوصل إلى نتيجة مفادها إن الفقر يرجع إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولا يرجع إلى تقصير الفرد فقط^(٥).

إن "الدعوة إلى الخير والإصلاح قيمة إنسانية سامية، تمثل قاسماً مشتركاً بين كل الأديان والثقافات. كل ثقافة تسعى إلى تحقيق هذا المقصد النبيل من خلال مرجعياتها الدينية أو خلفياتها الثقافية"^(٦).

و في القرآن الكريم يوجد ربط بين العمل الخيري والإصلاح المجتمعي ، حيث يقول جلّ جلاله: "لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا"^(٧).

وحيث إن المصلح الذي يتطوع لأجل الإصلاح بين الناس، ويبذل من جهده وماله حتى يصلح بين متخاصمين، ويوفق بين متنازعين، فهو إنما يؤدي عبادة عظيمة يحبها الله تعالى^(٨).

(١) د. نصار أسعد نصار، إصلاح الأمة في ضوء الكتاب والسنة - دراسة في مفهوم الإصلاح وإتجاهاته وآلياته، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣، العدد الأول، ٢٠٠٧، ص ٤٧٧.

(٢) د. نايف محمد المرواني، العمل التطوعي.. إشكالاته وتطبيقاته، رؤية إجتماعية وأمنية، مُتاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.alma3raka.net> آخر زيارة في ٢٤/٧/٢٠١٨.

(٣) معلوي بن عبدالله الشهراني، العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦، ص ١٣.

(٤) د. بكر مصطفى طعمة بني أرشيد، الإصلاح الاجتماعي وأثره في تحقيق الأمن الاجتماعي في ضوء نصوص الوحي، مُتاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.web2.aabu.edu.jo> آخر زيارة في ٢٥/٧/٢٠١٨.

(٥) معاذ عليوي، مفهوم الإصلاح الاجتماعي، مُتاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.alhiwar.net> آخر زيارة في ٢٥/٧/٢٠١٨.

(٦) د. إبراهيم الحميدان، قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جانبه التشريعي والتطبيقي، ضمن كتاب: الإصلاح المجتمعي - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، ط ٢، دار غيناء للنشر، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٥٢.

(٧) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١١٤.

(٨) أ. د. نافذ حماد و أ. رندة زينو، العمل التطوعي ومجالاته الاجتماعية في السنة النبوية - دراسة موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠١١، ص ٦٢.

حيث "أن القيام بعبادة الله تعالى وحدها لا تنفع منها صاحبها إذا تجردت عن مكارم الأخلاق، وذلك لوجود علاقة وطيدة تلازمية بين عبادة الخالق، وتطبيق مكارم الأخلاق مع مخلوقاته"^(١).

إن ممارسة الأعمال التطوعية (الخيرية) بين المسلمين "تعمل على إشاعة الألفة والمحبة بينهم، وبذلك ينشأ المجتمع متآلفاً متكاملًا تنتشر بين أفرادها المحبة والأخاء والتعاون"^(٢).

وأخيراً، يمكننا القول وبكل ثقة: أليس بكافٍ أن العمل الخيري أزاء المحتاجين سيؤدي إلى زيادة ولاء هؤلاء الأخيرين نحو مجتمعاتهم، وهذا معناه إبعاد المجتمع عن الفساد، برفع معنوياتهم للتغلب على مصاعب الحياة ويؤسها وشعورهم بأنهم ليسوا مهمشين، بل إن المجتمع الذي يعيشون بين جنباته لن تتساهم وبذلك لن يضمروا الشر لهذا المجتمع، وبذلك تتحقق النتيجة المرجوة من العمل الخيري، الذي هو موضوع بحثنا هذا، من تحقيق الإصلاح المجتمعي. أي إن العمل الخيري هو الطريق نحو زرع الإستقرار في المجتمع الذي يشيع فيه.

المبحث الثاني

الإطار القانوني الدولي لدور العمل الخيري في الإصلاح المجتمعي

إن الغاية الأساسية للقانون (أي قانون كان: سواء الداخلي أو الدولي)، هي في تحقيق العدالة والإستقرار من خلال تنظيمه لعلاقات البشر داخل المجتمع.

والقانون، بصورة عامة، يتكون من وحدات أصغر يُطلق عليها القواعد القانونية. فالقانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة، لتنظيم العلاقات المختلفة بين أشخاصه، ويتعرض من يخالف تلك القواعد إلى الجزاء، الذي تفرضه الدولة. والقانون يضم فروعاً متعددة، ومن بين تلك الفروع: القانون الدولي العام. والقانون الدولي العام يتكون من القواعد القانونية التي مهمتها تنظيم العلاقات بين أشخاصه.

وأشخاص القانون الدولي العام، حسب الإتجاهات الفقهية الدولية الحديثة والتطورات القانونية المعاصرة، هم: الدول والمنظمات الدولية والأفراد.

فالدول تعتبر من الأشخاص الرئيسية للقانون الدولي، ومهمة تسهيل وإتاحة الفرص السانحة أمام العمل التطوعي (الخيري) وتحقيق الأمن في المجتمع، تعتبر من واجباتها الأساسية، من وجهة نظر القانون الدولي العام، طبعاً. حيث إنه في الوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت عنوان (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية للجميع في عصر العولمة) - (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة دإ-٢٤/٢) أقرت صراحةً للمرة الأولى بمسؤولية الحكومات عن وضع إستراتيجيات وبرامج شاملة لدعم العمل التطوعي (الخيري).

(٩) د. مراد جبار سعيد، مبادئ العفو والتسامح - ترسيخهما تطبيقهما وآثارهما على الفرد والمجتمع في نظر الكتاب والسنة.

(١) عبدالعزيز بن ناصر الجليل، وفتات تربوية في ضوء القرآن الكريم، ط٢، دار طيبة، ١٩٩٨، ص ٣٥٢.

وفي قرارها المرقم ٥٧/٥٥ شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحكومات، ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة، على إتخاذ كل إجراء ممكن لدعم العمل التطوعي (الخيري).

بل وأكثر من ذلك، تضمن القرار ٢/٣٩ الذي إتخذته لجنة التنمية لإجتماعية للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين، بنداً هاماً ومبتكراً، يشجع الحكومات على أن تأخذ في نظر الإعتبار الأثر المحتمل لتدابير السياسات الإجتماعية والاقتصادية العامة على فرص العمل التطوعي (الخيري) للمواطنين. حيث إن تطوع الناس غالباً ما يتأثر (عن غير قصد) بالتشريعات التي تصدرها الدولة في مجالات لا يُنظر إليها عادةً على إنها تقع في نطاق العمل التطوعي (الخيري). فالتدابير المتصلة بالعمالة مثلاً، كعدد أيام أسبوع العمل وسن التقاعد، تؤثر على العمل التطوعي (الخيري)، سلباً وإيجاباً. وأقترحت اللجنة إنه يجب الأخذ بالحسبان التحقق من مركز المتطوعين في التشريعات ذات الصلة المزمع إصدارها.

وللوقوف على مدى جدية المجتمع الدولي واهتمامه بالعمل التطوعي (الخيري) كأحد فواعل تحقيق الأمن المجتمعي، نعرض لوثيقة واحدة، من بين العشرات من الوثائق المماثلة التي تتحى نفس الإتجاه^(١). ففي الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤/٨/٢٠٠١، قدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً بعنوان (دعم العمل التطوعي)^(١).

(١) على سبيل المثال:

القرار ١٧/٥٢ في ٢٠/١١/١٩٩٧ الذي أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجبه سنة ٢٠٠١، السنة الدولية للمتطوعين.

المساهمة المقدمة من برنامج متطوعي الأمم المتحدة، تحت عنوان (العمل التطوعي والتنمية الإجتماعية)، ذي الرقم (AIAC.253\16\Add.7) إلى اللجنة التحضيرية للدورة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية.

تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ذي الرقم (AIS-24\8\Rev.1).

القرار ٥٥/٥٧ في ٤/١٢/٢٠٠٠ من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول (السنة الدولية للمتطوعين). مذكرة السكرتير العام للأمم المتحدة، تحت عنوان (دور العمل التطوعي في تعزيز التنمية الإجتماعية)، ذي الرقم (E\2001\26).

قرار لجنة التنمية الإجتماعية للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/٣٩، تحت عنوان (العمل التطوعي والتنمية الإجتماعية) برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ الذي أعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ذي الرقم (AICONF.191\11).

تقرير لجنة الشؤون الإجتماعية والصحية وشؤون الأسرة (مجلس أوروبا) تحت عنوان (تحسين مركز المتطوعين ودورهم كأساهم من جانب الجمعية البرلمانية للسنة الدولية للمتطوعين).

قرار مجلس الإتحاد البرلماني الدولي، تحت عنوان (تقديم الدعم إلى سنة الأمم المتحدة الدولية للمتطوعين: ٢٠٠١)، والذي تم إعتماده في الدورة ١٦٨ في نيسان ٢٠٠١.

حيث يربط التقرير بين العمل التطوعي (الخيري) والأمن المجتمعي بقوله: "يضطلع العمل التطوعي بدور هام في الحفاظ على إستقرار وتماسك المجتمعات". وفي مكان آخر، يقول التقرير: "يتضح يوماً بعد يوم إن التعايش السلمي يستفيد من العمل التطوعي الذي ينبض بالحياة، ولا سيما في الحالات التي يتخطى فيها هذا العمل حواجز العرق والدين والسن والدخل ونوع الجنس".

وبُغية دراسة دور القانون الدولي في تنظيم وتطور العمل الخيري (التطوعي)، وتحقيق الإصلاح المجتمعي من خلاله، سنوزع هذا المبحث بالشكل التالي:

المطلب الأول

المساعدات الإنسانية

جاء في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، انه من مقاصد المنظمة العالمية تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية ... الخ. والتعاون الدولي والذي يطلق عليه أحياناً التضامن الدولي، وبحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ١٢٨/٤١ في ١٩٨٦/١٢/٤ يعتبر جزءاً من الحقوق الأساسية للإنسان. وإن المساعدة الإنسانية تعتبر صورة من صور التضامن بين الدول. فأذن، تقديم المساعدات الإنسانية، ليست ترفاً ولا منة بل هو حق من حقوق الإنسان في القانون الدولي العام. وبحسب القرار المرقم (٢٦٢٦)، حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الغنية لتخصيص ٠.٧% من ميزانياتها لتقديم المساعدات الإنسانية إلى الدول الفقيرة سنوياً

والمساعدات الإنسانية التي تسمى أيضاً بالمساعدات الخارجية والإغاثة الإنسانية كذلك، يمكن تعريفها بأنها كل التدفقات المالية التي تقدمها الجهات المانحة في الدول الغنية إلى الجهات المستقبلة (المتلقية) في الدول الأقل نمواً^(٢).

وتزداد حاجة الناس إلى المساعدات الإنسانية يوماً بعد يوم، وذلك بسبب تزايد أعداد الناس، وتزايد عدد الأزمات والكوارث، وتزايد الأزمات الإقتصادية والمشاكل الإجتماعية ومن بينها الفقر، مما يؤدي إلى وجوب زيادة حجم المساعدات. يقول مارك لوكوك (وكيل السكرتير العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ): "في عام ٢٠١٨، سيحتاج المزيد من الناس إلى مساعدتنا أكثر من أي وقت مضى"^(٣).

(١) A1561288.

(١) موسى عليا، المُساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، العدد ١٤، ايار ٢٠١٥، ص ٧٦.

(٢) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي ٢٠١٨، مُتاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.unocha.org> آخر زيارة في ٢٣/٧/٢٠١٨.

وبالأرقام، فإن عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية كأفراد في سنة ٢٠١٨، بلغ تقديرياً (١٣٥.٧) مليون نسمة، وإن المتطلبات المالية لمساعدتهم تخمن بـ (٢٢.٥) مليار دولار^(١).

ومن الجدير بالذكر، إن من واجب الدول إحترام وكفالة إحترام الحق في الحياة لجميع الأفراد داخل الأراضي التابعة لها والخاضعة لسلطانها. ولا يعني ذلك، وجوب إمتناع الدول عن إنتهاك هذا الحق بصورة مباشرة فقط، بل وايضاً يعني، وجوب إتخاذها كل الخطوات اللازمة لضمان عدم إنتهاك هذا الحق. ويعني هذا الواجب المتعلق بأخذ إجراء إيجابي، وجوب كفالة الدولة توفير السلع والخدمات الضرورية بالصورة الملائمة للمجتمعات المنكوبة حتى تتمكن من البقاء على قيد الحياة، وفي حالة عدم قدرة الدول على القيام بذلك، ينبغي أن تسمح لأي طرف ثالث في توفير مساعدات الإغاثة المطلوبة. ويندرج الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية في القانون الدولي الإنساني ضمن إثنتين من المبادئ التي يستند إليها وهما: (أ) واجب التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، (ب) واجب ضمان إحترام وحماية الأفراد غير المشاركين أو الذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية ومعاملتهم معاملة إنسانية، حيث تنص المادة ١٨ من البروتوكول الإختياري الثاني المعمول به في النزاعات المسلحة غير الدولية على الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية، وتفرض على أطراف النزاع الإلتزام بقبول المساعدات الإنسانية اللازمة لبقاء السكان على قيد الحياة. وفي حالة النزاعات الدولية، تنص المادة ٣٠ من إتفاقية جنيف الرابعة على الحق في طلب المساعدات من أي طرف ثالث^(٢).

لكن، ومما يؤسف له أن تستخدم المساعدات الإنسانية كأداة بيد الدول المانحة لفرض سياساتها على الدول المتلقية. فمثلاً، هدد الرئيس الامريكي دونالد ترامب بقطع المساعدات الأجنبية عن عدد من الدول في حال عارضت سياساته^(٣).

ومعظم الدول المانحة، تستثمر المساعدات الخارجية كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية. والدليل هو ما توصل إليه أحد الباحثين الذين كتبوا في هذا الحقل، وذكر نقلاً من بعض الدراسات والبحوث التي أُجريت في هذا المجال، من إن المساعدات تعتبر سلاحاً بيد الدول لفرض سياساتها على الدول المعوزة^(٤).

(٣) نفس المصدر.

(١) روث ابريل ستوفلز، التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الإنجازات والإخفاقات، المجلة الدولية للصليب الاحمر، العدد ٨٥٦، ٢٠٠٤.

(٢) ينظر: صحيفة الشاهد، العدد (٣٢٧٣)، ٢٠١٨/١/٣٠، ص ١٩.

(٣) يقول الباحث مبارك سعيد عوض العجمي في دراسته المعنونة بـ (المساعدات الإقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠))، انه قام برصد الدراسات السابقة التي تناولت توظيف المساعدات الإقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، فتوصل إلى عدد من تلك الدراسات والبحوث والتي تلقي الضوء على هذه المسألة. ينظر: مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الإقتصادية أداة من أدوات السياسة

لذلك، ومن أجل الإبقاء على الصفة الإنسانية للمساعدات التي تقدم إلى الدول التي تحتاجها، ومن أجل تحقيق أهدافها الإنسانية بعيداً عن كل الأغراض الأخرى، يستحسن أن يتم تقديمها عن طريق الأمم المتحدة وبأسمها، لأن تلك المساعدات - كما ذكرنا - تعتبر من حقوق الإنسان، والأمم المتحدة كمنظمة عالمية يقع على عاتقها واجب كفالة إحترام حقوق الإنسان في العالم أجمع. ويمكن ملاحظة دور المساعدات الإنسانية في تحقيق الإصلاح المجتمعي من خلال رصد لأهم الأهداف المعلنة لتلك المساعدات في إنها أهداف إنسانية وأخلاقية وجدت تبريرها وتسويغها في الإعتقاد بأن السلام طويل المدى، والرخاء يمكن تحقيقهما من خلال إستعداد الدول الغنية الدائم لتقديم المساعدات الإنسانية إلى الدول الفقيرة والمعوزة^(١)، لأنها في النهاية ستصب في مصلحتها أيضاً عندما سيؤدي إلى تحول المجتمع الدولي إلى مجتمع مسالم خال من الأمراض السياسية والإجتماعية المستعصية. بل صار من واجب كل دولة أن تعمل على السير نحو عالم يقلل فيه من فكرة التفاوت بين الدول، ونحو عالم منظم على اساس يقوم على العدالة الإنسانية، نحو بناء وارساء السلام والامن لجميع الأفراد والمجتمعات مع كفالة إحترام الكرامة الإنسانية^(٢).

المطلب الثاني

العاملون المتطوعون في المجال الإنساني

يمكن تعريف المتطوع من وجهة نظر أدبيات الخدمة الإجتماعية بأنه ذلك الشخص الذي يدرك ويؤمن بأن مشاركته التطوعية في النشاطات المجتمعية المحققة للصالح العام واجب عليه^(٣). أو إن المتطوع هو ذلك الشخص الذي يتمتع بمهارة وخبرة معينة، يستثمرها لاداء واجب إجتماعي طوعية وبدون مقابل^(٤).

وإن مصطلح العمل الإنساني من مُرادفات العمل الخيري^(١).

الخارجية الكويتية: للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير قُدمت إلى كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٨-١٢.

(١) د. نصر محمد عارف، الأبعاد الثقافية للمساعدات الخارجية للعالم العربي، ضمن كتاب: المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي - رؤية من منظور عربي وإسلامي، تحرير: أ. د. محمد صفي الدين خربوش، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ٢٠٠١، ص ١٨٩.

(٢) محمد الأمين مصطفى بديرينة، الحق في التنمية ما بين الإعلانات والتطبيقات، رسالة ماجستير مُقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة منتوري قسنطينة، ٢٠١٠، ص ١٤٩.

(٣) د. إبتسام عنبري، أزمة قضية التطوع، مُتاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.kau.edu.sa> آخر زيارة في ٢٤/٧/٢٠١٨.

(٤) محمد هشام أبو القمبز، جدد شبابك بالتطوع، مُتاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.saaaid.net> آخر زيارة في ٢٤/٧/٢٠١٨.

وبحسب تقرير الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فإن هناك ما يقارب ١٣١,١ مليون متطوع في الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل الدول، يمثلون نحو شخص واحد من بين ٥٠٠ من سكان العالم^(٢). وهذا التقدير لعدد المتطوعين هو في واحدة من المنظمات الإنسانية فقط، فما بالك بالأعداد الأخرى للمتطوعين في المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) والمحلية الأخرى. وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢١٢/٤٠ في ١٧/١٢/١٩٨٥، الحكومات إلى الإحتفال سنوياً في يوم ١٢/٥ من كل عام باليوم العالمي للمتطوعين، وحثتها على إتخاذ التدابير لزيادة الوعي بأهمية إسهام الخدمة التطوعية، وبذلك تحفز المزيد من الناس على تقديم خدماتهم كمتطوعين، سواء في بلدانهم أو في الخارج^(٣).

ومن أجل إتاحة الفرصة أمام العاملين في المجال الإنساني للقيام بعملهم، فقد فرضت الإتفاقيات الدولية إلتزامات على الدولة المعنية بالمساعدة بمنح كل التسهيلات الضرورية، والإمتيازات والحصانات اللازمة للأفراد المشاركين في عمليات تقديم المساعدة الإنسانية^(٤).

لكن العاملين في المجال الإنساني يواجهون أخطاراً أمنية متزايدة، مما يتطلب معها إتخاذ تدابير فعالة لحمايتهم، وكفالة توفير البيئة المناسبة لقيامهم بعملهم. حيث يرى بعض الباحثين إن النموذج الجديد للإرهاب هو إستهداف عمال الإغاثة والمهنة الإنسانية. وهذا ما تم تأكيده في الإجتماع الذي عقده مركز إدارة المبادرة الأمنية في مركز جنيف للسياسات الأمنية في شهر أيار من سنة ٢٠١٠ مع مجموعة من الخبراء ووكالات المعونة الدولية، حيث تم فيه مناقشة تأثير الإرهاب على أعمال الوكالات الإنسانية، وجرى إستخدام قاعدة بيانات واسعة عن أعداد الأحداث التي تعرض لها العمل الإغاثي، ورصد ١٣٢ حادث عنف من قبل جماعات إرهابية جرت في بعض الدول خلال ٢١ شهراً. وفي ١٢/٣/٢٠١٠ عُقد في مدينة مونترو السويسرية (مؤتمر النداءات الموحدة وتمويل الأنشطة الإنسانية)، تناول المخاطر الأمنية التي تعترض العمل الإنساني وأكد المؤتمر على تعزيز فكرة (كيفية بقاء المنظمات الإنسانية في البيئات غير الآمنة بدلاً من كيفية المغادرة)، وتوصل المؤتمر إلى وجوب تمويل مكونات إستراتيجية المخاطر، مثل تحليل المخاطر والتقييم وجمع المعلومات وتبادلها والإبلاغ عن الحوادث. واليوم يُطرح بديل للعمليات الإنسانية الميدانية يسمى بإدارة البرامج الإنسانية عن بُعد (Remote management programming)، وهو عبارة عن رد فعل إيجابي على تدهور الأوضاع الأمنية في تنفيذ البرامج الإنسانية في عين المكان، ويشمل سحب الموظفين الدوليين العاملين في الوكالات الإنسانية من أماكن

(٥) د. عبدالمحسن عبدالله الجار الله الخرافي، مفهوم وتاريخ العمل الإنساني، الإتحاد العالمي للمؤسسات الإنسانية، ص ٩.

(٦) الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مصدر سابق، ص ٥.

(١) يوم التطوع العالمي، مُتاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.wikipedia.org> آخر زيارة في ٢٣/٧/٢٠١٨.

(٢) عبدالله بن جداه، المساعدة الإنسانية في ظل قواعد القانون الدولي المعاصر، إطروحة دكتوراه مُقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة ١، ٢٠١٧، ص ١٩٠.

تنفيذ البرامج والمشاريع، ونقل المسؤولية إلى الموظفين المحليين، لكن برنامج عن بعد يواجه تحديات تتمثل في المشكلة الأخلاقية بنقل الأخطار إلى الموظفين المحليين الذين تحملوا مسؤولية تنفيذ المشاريع الإنسانية في البيئات الخطرة، وكذلك صعوبة في ضمان مراقبة والإشراف على تنفيذ المشاريع مما يؤثر على الجودة. كما إن نقل إدارة البرنامج للفريق المحلي لا يعني إنهم أكثر ائماناً من العمال الدوليين، بل على العكس، ففي بعض الحالات كان غياب العمال الدوليين يجعل من العمال المحليين أكثر عرضة للتهديدات^(١).

والسؤال الأهم هنا: كيف يساهم المتطوعون والعاملون في المجال الإنساني في تحقيق الإصلاح المجتمعي؟ يذكر تقرير الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأن المتطوعين يساعدون الناس لكي يكونوا في أحسن حالة صحية ممكنة، ويعملون من أجل الحد من حالات الضعف في المجتمعات، ويوسعون مجال الوصول إلى الأشخاص في المجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات الصحية، بل إن المتطوعين يعالجون أيضاً المخاطر الاجتماعية والسلوكية والبيئية الكامنة من خلال التعليم والحشد الاجتماعي للأفراد والمجتمعات. وإن المتطوعين يعملون على توفير بيئة يشعر فيها الأشخاص الذين يعانون من التهميش بالأمان وحفاوة الاستقبال. وعملية التطوع تساهم في بناء الإنسجام والمرونة داخل المجتمعات. وتساهم كذلك في نشر ثقافة السلم ونبذ العنف^(٢).

الخاتمة :

أولاً: الاستنتاجات:

في نهاية هذا البحث، سنعرض لأهم النتائج التي توصلنا إليها، والتي تتلخص بما يلي:

- ١- أن مصطلح العمل الخيري يرادف مصطلح العمل الطوعي أو التطوعي أو ما يطلق عليه حيناً ب (رأس المال الاجتماعي) أيضاً.
- ٢- كل الحضارات البشرية عرفت العمل التطوعي (الخيري)، ومارسته بالفعل. لذلك لا يعتبر العمل التطوعي (الخيري) ظاهرة جديدة، فقد كان، دائماً، جزءاً من السلوك المتحضر والمتمدن.
- ٣- الإصلاح الاجتماعي، يمكن تعريفه بأنه ذلك الذي "يقوم على إصلاح شؤون الحياة للأفراد والمجتمعات، بما يحقق لهم خير الدنيا والآخرة".

(٣) د. لقاء أبو عجيب، آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، إصدارات المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، ٢٠١٤.

(١) الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مصدر سابق، ص ٦.

٤- في القرآن الكريم يوجد ربط بين العمل الخيري والإصلاح المجتمعي، حيث يقول جل جلاله: "الْأَخْيَرُ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا"^(١).

٥- الدول تعتبر من الأشخاص الرئيسية للقانون الدولي، ومهمة تسهيل وإتاحة الفرص السانحة أمام العمل التطوعي (الخيري) وتحقيق الأمن في المجتمع، تعتبر من واجباتها الأساسية، من وجهة نظر القانون الدولي العام، طبعاً.

٦- تزداد حاجة الناس إلى المساعدات الإنسانية الدولية يوماً بعد يوم، وذلك بسبب تزايد أعداد الناس، وتزايد عدد الأزمات والكوارث، وتزايد الأزمات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية ومن بينها الفقر، مما يؤدي إلى وجوب زيادة حجم المساعدات. ويمكن ملاحظة دور المساعدات الإنسانية في تحقيق الإصلاح المجتمعي من خلال رصد لأهم الأهداف المعلنة لتلك المساعدات في إنها أهداف إنسانية وأخلاقية وجدت تبريرها وتسويغها في الإعتقاد بأن السلام طويل المدى، والرخاء يمكن تحقيقهما من خلال إستعداد الدول الغنية الدائم لتقديم المساعدات الإنسانية إلى الدول الفقيرة والمعوزة، لأنها في النهاية ستصب في مصلحتها أيضاً عندما سيؤدي إلى تحول المجتمع الدولي إلى مجتمع مسالم خال من الامراض السياسية والاجتماعية المستعصية.

٧- إن مصطلح العمل الإنساني من مرادفات العمل الخيري. وإن عملية التطوع تساهم في بناء الأنسجام والمرونة داخل المجتمعات. وتساهم كذلك في نشر ثقافة السلم ونبذ العنف.

ثانياً: التوصيات:

١- نقترح على السلطة التشريعية تشريع قوانين تخص العمل التطوعي ويكون متوافقاً مع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية.

٢- نقترح على السلطة التنفيذية العمل على تسهيل مهام منظمات المجتمع المدني باتجاه التأكيد أكثر على العمل التطوعي.

٣- نقترح على منظمات المجتمع المدني والاعلام المرئي والمسموع والمقرؤ القيام بنشر ثقافة العمل التطوعي بين افراد المجتمع وخاصة الشباب.

ومن الله التوفيق..

(٢) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١١٤.

المصادر والمراجع :

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الأحاديث النبوية الشريفة.

ثالثاً: ميثاق الأمم المتحدة.

رابعاً: مجموعة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

خامساً: الكتب

- د. إبراهيم الحميدان، قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جانبه التشريعي والتطبيقي، ضمن كتاب: الإصلاح المجتمعي - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية، ط٢، دار غيناء للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.
- د. عامر الزمالي، العمل الخيري في الإسلام، مجلة الإنساني، العدد السادس والثلاثون، صيف ٢٠٠٦.
- عبدالعزيز بن ناصر الجليل، وقفات تربية في ضوء القرآن الكريم، ط٢، دار طيبة، ١٩٩٨.
- د. لقاء أبو عجيب، آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق، إصدارات المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، ٢٠١٤.
- د. نصر محمد عارف، الأبعاد الثقافية للمساعدات الخارجية للعالم العربي، ضمن كتاب: المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي - رؤية من منظور عربي وإسلامي، تحرير: أ. د. محمد صفي الدين خريوش، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ٢٠٠١.

سادساً: البحوث والمقالات والتقارير

- الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تقرير تعزيز الدور المساعد، شراكة من أجل جمعيات وطنية أقوى ومن أجل تنمية التطوع، قُدم إلى المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ٢٨/١١-١/١٢/٢٠١١.
- د. حسن علي الشايقي، الإصلاح الإجتماعي في الإسلام - دراسة مقارنة بين مفهوم الإمام أبي حامد الغزالي وابن عاشور، مجلة (دراسات إسلامية)، العدد الخامس، ٢٠١٣.
- حنين دية، دور المؤسسات الخيرية في التنمية الإجتماعية - مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية والإنسانية نموذجاً، رسالة ماجستير قُدمت إلى كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، ٢٠١٥.
- عبدالله بن جده، المساعدة الإنسانية في ظل قواعد القانون الدولي المعاصر، إطروحة دكتوراه مُقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة ١، ٢٠١٧.

- روث إبريل ستوفلز، التنظيم القانوني للمساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة: الإنجازات والإخفاقات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٨٥٦، ٢٠٠٤.
- صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية - دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية (دراسة تحليلية- سياسية)، أطروحة دكتورا مُقدّمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٩.
- تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة المُقدم إلى الدورة السادسة والخمسون، تحت عنوان (دعم العمل التطوعي)، في ١٤/٨/٢٠٠١.
- مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير قُدمت إلى كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١.
- محمد الأمين مصطفى بديرينة، الحق في التنمية ما بين الإعلانات والتطبيقات، رسالة ماجستير مُقدّمة إلى كلية الحقوق بجامعة منتوري قسنطينة، ٢٠١٠.
- محمد إبراهيم أبو عليان، العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي - دراسة حالة: قطاع غزة، رسالة ماجستير قُدمت إلى كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٤.
- معلوي بن عبدالله الشهراني، العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦.
- موسى عالية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، العدد ١٤، أيار ٢٠١٥.
- أ. د. نافذ حماد و أ. رندة زينو، العمل التطوعي ومجالاته الإجتماعية في السنة النبوية - دراسة موضوعية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠١١.
- د. نزار اسعد نزار، إصلاح الأمة في ضوء الكتاب والسنة - دراسة في مفهوم الإصلاح وإتجاهاته وآلياته، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣، العدد الأول، ٢٠٠٧.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

- <http://www.alhiwar.net>.
- <http://www.alma3raka.net>.
- <http://www.educationaltoolsportal.eu>.
- <http://www.kau.edu.sa>.
- <http://www.saaaid.net>.
- <http://www.unocha.org>.
- <http://www.wikipedia.org>.
- <http://www.web2.aabu.edu.jo>.